محليات

سدود اللاذقية تتجاوز الحجم الطبيعي للمخازين

سبعة سدود تعمل بالمفيض المائي نتيجة الأمطار منذ أسبوع

| اللاذقية - عبير سمير محمود

بدأ المفيض المائي بالعمل في سبعة سدود على مستوى محافظة اللاذقية نتيجة الأمطار التي تشهدها المحافظة منذ نحو أسبوع، لتتجاوز مستويات التخزين المستوى الطبيعي فيها، بحسب ما أعلنت مديرية الموارد المائية.

ولفت مصدر في المديرية إلى أن المفيض يعمل في سدود خربة الجوزية وبللوران وكرسانا والجوزية والقنجرة وبحمرا والسرفقية، لافتاً إلى أن حجم التخزين وصل في سد بيت القصير إلى المستوى الطبيعي.

وبحسب المصدر فإن جميع السدات المائية المستثمرة من المديرية يعمل فيها المفيض وهي السفرقية وبعمرين والقلعة والدفلة.

وفي سد تشرين، بلغت نسبة التخزين ١٨٧,٢ مليون متر مكعب، من إجمالي حجم التخزين الطبيعي ٢١٠ ملايين متر في وقت يصل الوارد المائي إلى بحيرة السد إلى ٧٦ متراً مكعباً في الثانية.

وأفاد تقرير صادر عن مديرية الموارد المائية، بأن حجم التخزين في سدود اللاذقية الـ١٤، بلغ ٢٦٦ مليون متر مكعب من الحجم الإجمالي البالغ ٣٦٦,٤ مليون متر مكعب، مبيناً أنه وخلال الفترة ذاتها من العام الماضي كانت نسبة التخزين ١٥٢ مليون متر مكعب، وبنسبة تخزين تجاوزت ٧٢٪.

وبيّن التقرير– الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه – العمل على تأهيل سد الحفة، بهدف تعزيل الطمي من الحيرة وتأهيل السد ومنشآته لتأمين مياه الشرب للتجمعات السكانية وإرواء الأراضي الزراعية المجاورة، لافتاً إلى أن القيمة العقدية للمشروع تصل إلى ٣٩٢ مليون ليرة سوريّة.

وعن مشروع سد فاقي حسن، بيّن التقرير أن هدف المشروع وغايته تخزين ١,٧٧٦ مليون متر مكعب بهدف تأمين مياه الشرب للتجمعات السكانية وإرواء مساحة ٣٠٠ هكتار، وتصل التكلفة التقديرية للمشروع بعد إضافة التوازن السعري إلى ٦,١ ملايين ليرة سوريّة، مبيناً أن نسبة الإنجاز وصلت حتى شهري أيلول وتشرين الأول الماضيين إلى ٣٨٪، إذ تم تجهيز المقلع الصخري والانتهاء من تنفيذ أعمال الحفريات وحفريات الأكتاف للسد بنسبة ٧٠٪، إضافة إلى تنفيذ بلاطات الحقن للسد بنسبة ٥٠٪ مع حقن ٥٠ بئراً من أصل ٣٧٦ بئراً.

وعن السدات المائية، لفت التقرير إلى أنه وضمن مشروع الحصاد المائي تم تنفيذ ٤ سدات مائية خلال عام ٢٠١٨، ليصبح الإجمالي ٧ سدات مائية، وهي سد بعمرين، سدة بخاسون، سدة الخارون، سدة الدفلة، سدة القلعة، سدة السفرقية، سدة خرايب سالم.

اقترحنا على الحكومة رفع طبيعة العمل والاختصاص للمهندسين الموظفين

القطيني لـ«الوطن»: ١٥ ألف مهندس غادروا البلاد ومنحنا قروضاً حتى ٤٠٠ مليون للمكاتب المتضررة

| محمد منار حميجو

كشف نقيب المهندسين السوريين غياث القطيني أن النقابة رفعت اقتراحاً إلى الحكومة لرفع طبيعة العمل والاختصاص للمهندسين الموظفين باعتبار أن هناك تعويضات لبعض المهندسين تعود إلى سنة عام ١٩٧٤ وهي تتراوح ما بين ألفين إلى ثلاثة آلاف، مؤكداً أن الحكومة أكدت أن الموضوع قيد الدراسة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد القطيني أنه لا يمكن حالياً طلب زيادة الرواتب للمهندسين الموظفين باعتبار أنهم شريحة من ضمن الشرائح الأخرى، لذلك كان الحل اقتراح رفع طبيعة العمل والاختصاص لهم.

وأضاف الالقطيني: أما فيما يتعلق بالمهندسين غير الموظفين وهم أصحاب المكاتب فإن وضعهم تحسن عما كان سابقاً وخصوصاً أننا منحنا قروضاً بلغت حتى ٤٠٠ مليون ليرة للمهندسين المتضررة مكاتبهم ومن دون فوائد، مؤكداً أنه لا يوجد أرقام دقيقة عن عدد المكاتب المتضررة.

وكشف القطيني أن ١٠ بالمئة من المهندسين هاجروا خارج البلاد خلال الأزمة «أي ١٥ ألفاً»، مشيراً إلى أن عدد المهندسين في سورية تجاوز ١٥٠ ألفاً.

وأشار القطيني إلى إعادة عدد كبير من المهندسين الذين شطبت قيودهم من النقابة ولم يسددوا الرسوم من دون أن يحدد عددهم، لافتاً إلى أنه لا توجد لديه معلومات عن أعداد المهندسين الذين عادوا إلى البلاد.

وأكد القطيني زيادة رواتب المهندسين المتقاعدين إلى ألفي ليرة، أي إنه يكلف النقابة سنوياً نحو ٣٤٠ مليون ليرة، مشيراً إلى أن هناك نحو ١٦ ألف مهندس متقاعداً، أي إن خزانة التقاعد تدفع راتباً للمتقاعدين ٢,٦ مليار ليرة سنوياً وهو مبلغ كبير.

وأوضح القطيني أن واردات خزانة التقاعد تأتي من رسم ٦ بالمئة من أتعاب أصحاب المكاتب والموظفين، معلناً عن مشاريع للخزانة بلغت نحو ٣٤ مليار ليرة وهي التي تسد عجز خزانة التقاعد باعتبار أن قيمة الرسوم من المهندسين تتراوح ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليون.

وأشار القطيني إلى أن النقابة لم تلجأ حالياً إلى الأموال الخاصة بها في البنوك، مؤكداً أن النقابة تشغل جزءاً منها في مشاريع استثمارية، منها مشروع سكني للمهندسين في منطقة جديدة وآخر بطرطوس وهو عبارة عن ٢٨٨ شاليهاً وفندقاً من أربع نجوم، إضافة إلى مشروع في اللاذقية وهو عبارة عن فندق خمس نجوم وغيرها من المشاريع في بعض المحافظات.

وبيّن الالقطيني أن دور النقابة في إعادة الإعمار تأهيل الكوادر الهندسية لهذه المرحلة باعتبار أن النقابة تضم شريحة كبيرة من المهندسين.

وفيما يتعلق بموضوع فرعي الرقة وإدلب أكد الالقطيني أنه يوجد في إدلب نحو ٥ آلاف مهندس بما في ذلك الموظفون، موضحاً أن المهندسين الموظفين الذين بقوا قي سورية ما زالوا محافظين على وظائفهم وتم نقلهم من دائرة إدلب إلى دوائر أخرى في المحافظات في حماة وطرطوس وحلب والذين يعملون ضمن مكاتب نقلوا أعمالهم إلى محافظات أخرى وخصوصاً في حماة وطرطوس.

وأضاف الالقطيني: أما في الرقة فيوجد ٣ آلاف مهندس، موضحاً أن البعض منهم هاجر خارج البلاد من ضمن العشرة بالمئة الذين هاجروا.

- رفعنا رواتب المتقاعدين ألفي ليرة و٢,٦ مليار تدفع لهم سنوياً
- ٥ آلاف مهندس لفرع إدلب و٣ آلاف للرقة

التعليم العالي تنهض لمعالجة واقع المدن الجامعية وتدرس تحويلها إلى هيئات مستقلة

واصل لـ«الوطن»: ٧٠٠ طالب خالفوا في السكن الجامعي في دمشق خلال عام

| فادي بك الشريف

كشفت وزارة التعليم العالي عن دراسة لتحسين واقع المدن الجامعية في جامعات دمشق وحلب وتشرين والبعث والفرات وحماة وطرطوس، وذلك تلافياً لمختلف المشكلات والصعوبات التي تواجه الطلاب في السكن الجامعي نظراً للازدحام والأعداد الكبيرة ضمن الغرفة الواحدة.

ويأتي ذلك على الرغم من الدور الكبير الذي لعبته المدن الجامعية خلال الأزمة في التسهيل على الطلاب والطالبات وتأمين السكن لهم برسوم بسيطة تقيهم من أعباء تأمين مصاريف إضافية للحصول على غرفة أو شقة سكنية بالإيجار.

هذا وطلب رئيس مجلس التعليم العالي وزير التعليم الدكتور بسام إبراهيم من رؤساء الجامعات موافاة أمانة مجلس التعليم العالي ببرنامج تنفيذي لتأهيل المدن الجامعية وصيانتها، وآلية استلام الغرف في المدن الجامعية وتسلمها بالحالة التي كانت عليها وقت استلامها.

كما ترصد وزارة التعليم العالي مقترحات الجامعات بشأن تحويل المدن الجامعية إلى هيئة إدارية مستقلة على أن يتم الإشراف عليها من الجامعات والاتحاد الوطني لطلبة سورية.

وفي حديث خاص لـ«الوطن» كشف مدير مدينة الشهيد باسل الأسد الجامعية في دمشق احمد واصل عن اتخاذ عدة إجراءات لتحسين واقع المدينة ضمن خطة السكن الموضوعة لعام ٢٠١٩، مبيناً أن عدد الطلاب والطالبات في السكن يصل حالياً إلى ٢٠ ألف طالب بمن فيهم طلاب الدراسات العليا، لينخفض عدد الطلاب بمعدل ٤ آلاف طالب عن العام الماضي، علماً أنه تم اتباع نظام إلكتروني متكامل لمختلف الوحدات السكنية وذلك لضبط الأعداد في الغرفة وتنظيم حركة التسجيل والقبول في السكن الجامعي ضمن إطار متابعة وتنسيق مع كليات جامعة دمشق التي زودت المدينة الجامعية بتوصيف دقيق عن وضع كل طالب، الأمر الذي أدى إلى خلق قاعدة بيانات لتنظيم الوضع بشكل أكبر ضمن السكن الجامعي في دمشق.

وأشار واصل إلى أهمية تحويل المدينة إلى هيئة مستقلة لتقوم بدورها على أكمل وجه ما يؤدي إلى خلق أريحية في إنجاز الخطط الاستثمارية لتكون مسؤولة أمام الوزارة عن وضع الخطط وتنفيذها، كما تعود جميع الاستثمارات إلى المدينة الجامعية الأمر الذي يحسن الواقع الفني والخدمي.

لافتاً إلى أن وزير التعليم العالي قام بجولة على السكن الجامعي وتفقد الوحدات واستمع إلى مشكلات الطلاب موجهاً بالعمل على معالجتها ضمن خطة الوزارة.

وأضاف واصل: وجود عدة مشكلات في بعض وحدات الذكور وخلل فني في الغرف نظراً لقدمها، مشيراً إلى ضبط ٧٠٠ مخالفة خلال ٢٠٠٧ تنوعت عقوباتها بين تنبيه وإنذار وفصل من السكن وإحالة إلى لجان الانضباط فيما يخص تزوير الوصولات وأي مشاجرة قد تحدث، علماً أنه تم ضبط عدة حالات تلاعب في تواريخ وإيصالات السكن المؤقت والاستضافة في السكن الجامعي، وضبط ١٢ حالة تزوير سابقاً في الإيصالات الرسمية والأختام، وتحويل المخالفين في تزوير الإيصالات إلى لجنة الانضباط في جامعة دمشق، مع فرض العقوبات اللازمة وإنذار الطلاب الذي قاموا بالتلاعب في تواريخ إيصالات السكن الجامعي ليصار إلى حرمانهم من السكن إن تكرر الأمر.

وأوضح مدير السكن الجامعي أنه تم تعديل الخطة السنوية الاستثمارية لعام ٢٠١٩ لتشمل إجراء صيانات ومرافق عامة وخاصة في الوحدة الأولى والوحدتين ١٨–١٩ وتأمين بعض الحمامات والمنافع في الوحدتين ١٢ و١٣، علماً أن خطة ٢٠١٨ تأجل تنفيذها لهذا العام.

وأكد حينها واصل رصد نصف مليار ليرة سورية ضمن أعمال تأهيل المدينة وأعمال الصيانة، بما في ذلك صيانة الوحدات ١٢ و١٣ و١٥ و ١٨ و١٩ إضافة إلى استكمال صيانة الوحدة الأولى، مع إجراء أعمال صيانة للوحدة الرابعة، واستكمال مشروع الطاقة الشمسية في السكن، منوهاً بأنه تم تطبيق الطاقة الشمسية في ٤ وحدات سكنية ما أدى إلى توفير الطاقة والوقود، ناهيك عن وجود خطة لتحسين الموقع العام والأرصفة وتحسينها، إضافة إلى الاهتمام بالنواحي الخدمية وأعمال النظافة، ناهيك عن الإجراءات المتخذة علن صعيد ضبط الدخول إلى السكن والزيارات والاستضافات ضمن تجمع المزة، كما تم ضبط تجمع سكن الدراسات العليا أيضاً، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الوضع الحركي ضمن المدينة الجامعية، وتلافي أي حالة خلل عند الدخول والخروج.

> تزوير في الإيصالات ومشاكل في وحدات سكن الذكور

لم يقدم أي طلب لترخيص مكتب تشغيل خاص

الكوا لـ«الوطن»: ٩٢ ألف مسجل في مكاتب العمل و٢٠٪ منهم مشتغلون

| راما محمد

كشف مدير مرصد سوق العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود الكوا عن تسجيل ٩٢ ألف شخص في مكاتب العمل لعام ٢٠١٨ منهم نحو ١٧ ألفاً ما يعادل ٢٠٪ مشتغلون أي عقب تسجيلهم حصلوا على فرصة عمل سواء عن طريق مكتب التشغيل أم في جهات القطاع الخاص أو العام، مشيراً إلى أن قاعدة بيانات مكاتب التشغيل العامة هي إحدى الركائز اللازمة لتصميم وتنفيذ الحزم التدخلية التي تهدف لتنشيط سوق العمل وفق المؤشرات العامة التي توفرها هذه البيانات.

وبين الكوا في حديث خاص مع «الوطن» أن العمل جرى خلال العام الحالي لتطوير البرمجية الإلكترونية لهذه المكاتب وتضمينها بالبوابة الإلكترونية لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتوفير خدمة الحصول على ورقة قيد عمل بشكل مؤتمت بالكامل، لافتاً إلى إعداد دراسة متكاملة انطلقت من تحليل الوضع الراهن لمكاتب التشغيل العامة والرؤية المستقبلية لعملها بما يحقق مزيداً من الفعالية في الربط بين أصحاب العمل في القطاع الخاص والباحثين عن فرص عمل، وفيما يتعلق بجدوى التسجيل بمكاتب العمل للفئتين الأولى والثانية بعد إلغاء معامل التثقيل، ذكر الكوا أن التسجيل بمكاتب العمل يعطي فرصة أكبر للاستفادة من برامج العمل والتدريب التي تقدمها الوزارة من خلال مركز الإرشاد الوظيفي وريادة الأعمال.

ولفت الكوا إلى أن العمل يجري بشكل مستمر لإعادة تأهيل وتجهيز المكاتب التي تعرضت للتخريب من المجموعات الإرهابية خلال سنوات الحرب بما يوفر البنى اللازمة لتقديم خدمات أكثر كفاءة، مبيناً أن مركز الإرشاد الوظيفي وريادة الأعمال كإحدى الأدوات التدخلية بسوق العمل رفد ما يزيد على ٣٠ منشأة من القطاع الخاص ببيانات المسجلين لدى مكاتب التشغيل العامة الأكثر ملاءمة وبناء قدرات ممن لم يحالفهم الحظ للحصول على فرصة عمل لدى هذه المنشآت.

وبخصوص التعديلات الأخيرة على نظام تعيين العاملين، أوضح الكوا أن دور مكاتب التشغيل العامة يقتصر ضمن هذا الإطار على منح المسجلين وثيقة قيد عمل لكونها إحدى الوثائق المطلوبة للتقدم للمسابقات التي تجريها الجهات العامة، إضافة إلى موافاة الجهات العامة صاحبة الحق بالتعيين بتاريخ تسجيل وفئة واختصاص الناجحين بالاختبارات لديهم لاحتساب معامل التثقيل من هذه الجهات للفئة الثالثة والأدنى منها.

وكشف الكوا عن عدم التقدم بأي طلب لترخيص مكتب تشغيل خاص حتى تاريخه، مشيراً إلى أن القرار رقم ٢٠ للعام ٢٠١٠ نظم إجراءات تراخيص مكاتب التشغيل الخاصة، إضافة إلى تحديد قانون العمل رقم ١٧ آلية العمل الناظمة لعمل مكاتب التشغيل الخاصة وعلاقتها بمكاتب التشغيل العامة.

وبين الكوا أن الوزارة تعمل على تحفيز القطاع الخاص لوضع سياسات إحلال ضمن أطر زمنية محددة لنقل خبرات العاملين الأجانب إلى العمال السوريين ضمن هذه المنشآت بما يضمن استمرارية نشاطها بالصورة المطلوبة، كاشفاً عن أن عدد العمال الأجانب الممنوحين تراخيص عمل داخل البلاد بلغ حتى تاريخه ١٠٦٣ عاملاً، مشيراً إلى أن معظمهم يتركز عمله بقطاع المصارف.

الأمطار تبشر بمحصول جيد للقمح

مليون هكتار قمحاً و١,٣ مليون شعيراً زرعت حتى الآن

قضماني: المساحات تجاوزت ما زرع في الفترة نفسها من العام الماضي بسبب تحسن الأمطار

| محمود الصالح

كشف مدير الإنتاج النباتي في وزارة الزراعة عبد المعين قضماني أن المساحات المزروعة بمحصول القمح تجاوزت حتى تاريخه مليون هكتار في جميع المحافظات السورية من أصل الخطة البالغة ١٧٩٦٠٠٠ هكتار، في وقت كانت المساحات المزروعة من المحصول نفسه وفي الفترة نفسها في العام الماضي ٩٢٦ ألف هكتار، ما يبشر بمحصول قمح جيد بالترافق مع إزدياد الهوطولات المطرية.

وبيّن قضماني في تصريحه لـ«الوطن» أن نسبة المنفذ ٥٧ بالمئة من الخطة الزراعية لهذا المحصول التي شهدت أكبر نسبة تنفيذ لها في إدلب بلغت ٩١ بالمئة حيث تجاوزت المساحة المزروعة في القمح هناك ٦٥٥٠٠ هكتار على حين كانت أقل نسبة تنفيذ في اللاذقية لم تتجاوز ٢٨ بالمئة من المساحة المخططة التي بلغت ٢٩٠٠ هكتار من أصل ١٠٧ آلاف هكتار مما هو مخطط.

ومن حيث المساحة أوضح قضماني أن الحسكة حازت المرتبة الأولى في المساحات المزروعة بـ٤٢١ ألف هكتار تلتها حلب ١٥٨ ألف هكتار ثم الرقة ١٤٠ ألف هكتار ، مضيفا: إجمالي المساحة المزروعة بشكل مروي ٤٢٧١٨٧ هكتاراً من أصل الخطة البالغة ٨٩١٦٠٠ هكتار وبنسبة تنفيذ ٤٨ بالمئة أما ما تم تنفيذه بشكل بعل فقد بلغ ٥٩١٨٢٣ هكتاراً من أصل ما هو مخطط ٩٠٤٤٠٧ هكتار وبنسبة ٦٥ بالمئة، منوهاً بأن المحافظة الوحيدة التي ليس فيها زراعة قمح مروي هي اللاذقية وأعلى محافظة في الزراعة المروية الحسكة ١٢٦ ألف هكتار تليها الرقة ١٠٠ ألف هكتار.

وعن زراعة محصول الشعير قال قضماني: بلغت المساحة المزروعة بمحصول الشعير حتى تاريخه ١٢٨٠١٨١ هكتاراً من أصل ما هو مخطط ١٤٩٧٣٣٩ هكتاراً وبنسبة تنفيذ ٨٥ بالمئة يقابله في العام الماضي وعن الفترة الزمنية نفسها زراعة ١١١١٥٢٧ هكتاراً وتشكل المساحة البعلية الأكبر في زراعة محصول الشعير حيث بلغت المساحة المزروعة بالشعير البعل ١٢١٦١١٤ هكتاراً من أصل الخطة البالغة ١٤٣٥٧٤٦ هكتاراً وبنسبة ٨٥ بالمئة مما هو مخطط أما الشعير المروي فكانت النسبة المخططة ٦١٥٩٣ هكتاراً نفذ ٦٤٠٦٧ هكتاراً وبنسبة ١٠٤ بالمئة وتأتي الحسكة في المرتبة الأولى في زراعة الشعير المروي والبعل وحلب في المرتبة الثانية والرقة في المرتبة الثالثة والمحافظة التي حققت خطتها في زراعة الشعير البعل والمروي وتجاوزت الخطة هي الحسكة بنسبة ١٢٠ بالمئة تلتها الغاب وحماة.

وعن نسب تنفيذ الزراعة للمحاصيل البقولية والغذائية بيّن مدير الإنتاج النباتي أنها بلغت مساحة الأراضي المزروعة بالبقوليات ٨٨٧٢٢ هكتاراً من أصل ما هو مخطط ٢٨٩٦٩٨ هكتاراً وبنسبة تنفيذ إجمالية إلى ما هو مخطط ٣١ بالمئة ويقابل هذه المساحة وعن الفترة نفسها من العام الماضي ٩٧٣٨٠ هكتاراً، وتأتي الرقة في المرتبة الأولى في زراعة البقوليات حيث زرعت ما هو نسبته ٢٥٧ بالمئة عما هو مخطط وبمساحة ١٥٠٠ هكتار، وهناك محافظتا السويداء وطرطوس لم تزرع فيهما أي مساحة بالبقوليات، ومن حيث المساحة كانت الحسكة في المرتبة الأولى بمساحة ٢٩٦٠٠ هكتار واقتصرت مساحة الحسكة على زراعة العدس فقط وبلغت مساحة العدس المزروعة على مستوى القطر ٦٤٣٧٩ هكتاراً بنسبة ٢٢ بالمئة وكانت الحسكة أولاً وحلب ثانياً وغابت زراعة العدس عن عدد من المحافظات منها درعا والقنيطرة وطرطوس والرقة، على حين تمت زراعة ٥٤٩٦ هكتاراً بالحمص احتلت حلب المركز الأول ٢٨٠٠ هكتار وغابت زراعة الحمص عن الحسكة والسويداء وريف دمشق والقنيطرة وطرطوس ودير الزور والرقة.

أما ما يتعلق بزراعة الفول الحب فكانت المساحة المزروعة حتى تاريخه ١٤٣١٥ هكتاراً النصيب الأكبر لحلب ٦٨٠٠ هكتار وغابت زراعة الفول الحب عن الحسكة وطرطوس واللاذقية، وتمت زراعة ٤٥٣٢ هكتاراً بمحصول البازلاء الحب جاءت درعا في المرتبة الأولى ٢٤٢٩ هكتاراً، وغابت زراعة البازلاء عن محافظات الحسكة وحلب وريف دمشق والقنيطرة وطرطوس واللاذقية.

وعن زراعة المحاصيل الطبية والعطرية قال قضماني: تمت زراعة ٢٠٤٧١ هكتاراً من أصل الخطة البالغة ٧٦٠٠٩ هكتارات وبنسبة تنفيذ ٢٧ بالمئة حيث كانت حلب في المركز الأول في زراعة هذه المحاصيل وغابت عن الحسكة وطرطوس، حيث تمت زراعة ١٦١٠٩ هكتارات بالكمون و١٢٢٢ هكتاراً باليانسون و١٢٧٠ هكتاراً بحبة البركة و١٨٧٠ هكتاراً بالكزبرة ولم تزرع أي مساحة بالشمرة علماً أنها واردة في الخطة بمساحة ١٣٩٠ هكتاراً.